جامعة الغرف المغربية
للتجارة والصناعة والخدمات

مذكرة حول مقترحات

جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات
لمواكبة القطاعات الاقتصادية بمختلف جهات المملكة للحد من آثار أزمة كورونا

06 ماي 2020

المحتويـات

مقدمـة.....02

I. السياق العام لجائحة كورونا كوفيد 19.....03

II. لمحة حول الواقع الميداني للقطاعات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا.....04

III. الحلول المقترحة من طرف الجامعة لمواكبة القطاعات الاقتصادية.....06

1 .III – اجراءات منهجية و تأسيسية.....09

2 .III – اجراءات ذات طابع مالي وجبائي.....09

3 .III – اجراءات متصلة بالقطاع البنكي.....10

4 .III – اجراءات تنظيمية للنشاط المهني.....11

5 .III – تعزيز مشاركة المهنيين في التحول الرقمي.....11

6 .III – مساعدة المقاولات على ولوج أسواق جديدة و تعزيز التنافسية.....12

7 .III – اجراءات الحماية والتضامن الاجتماعي.....12

8. III – اجراءات خاصة بقطاعات بعينها.....13

على سبيل الختم.....15

مقدمة:

في ظل حالة الطوارئ الصحية والظروف الاستثنائية التي تعرفها بلادنا منذ 20 مارس 2020 والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الحكومية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لضمان الحد من انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد19- وحماية المواطنين من هذا الوباء، تواصل غرف التجارة والصناعة والخدمات بمختلف جهات المملكة، في سياق الدور المنوط بها، تتبعها ومواكبتها للأوضاع العامة التي تمر بها بلادنا لا سيما في شقها الاقتصادي، وذلك من خلال تواصلها مع الجمعيات والهيئات المهنية ومختلف المنتسبين إليها وكذا توصلها بعدة مذكرات وملتمسات في الموضوع قصد إبلاغها لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات باعتبارها عضوا في لجنة اليقظة الاقتصادية.

وجامعة الغرف المغربية إذ تجدد انخراطها و تجندها بجانب جميع مكونات الشعب المغربي لمواجهة مختلف التحديات التي تطرحها الجائحة، فإنها تواصل تعبئها سواء من خلال المساهمة في صندوق مواجهة آثار كوفيد 19 بجانب جميع الغرف الجهوية ، أو من خلال العمل الموصول على مستوى جهات المملكة الاثنا عشرة لمواكبة المهنيين و اقتراح الحلول و البدائل المناسبة.

في هذا المضمار، تهدف الجامعة المغربية لغرف التجارة والصناعة والخدمات من خلال هذه المذكرة، وبناء على عملها الميداني وعلى ما توصلت به من مذكرات ومراسلات، العمل على اقتراح تدابير أساسية وحيوية للحفاظ على حياة المقاولة المغربية و ضمان استمراريتها، وبسط مختلف الاجراءات التي من شأنها مواجهة الواقع المترتب عن وضعية الانكماش الاقتصادي، وذلك قصد تمكين المهنيين من صناع و تجار وخدماتيين من الوسائل الضرورية التي تكفل لهم مساهمتهم في تنمية الدورة الاقتصادية وتطويرها.

مع التأكيد على أن المذكرة لا تدعي الالمام بمسح جميع مطالب القطاعات الاقتصادية، بقدر ما تقدم تصورا عاما و أوليا قابلا للإغناء والتطوير و التجويد.

I. السياق العام لجائحة كورونا كوفيد 19:

تمر بلادنا في الوقت الحاضر بظرف استثنائي أرخى بظلاله على حياة المغاربة بجميع فئاتهم وباختلاف مدنهم و قراهم و على جميع مستويات أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. فعلى غرار باقي دول المعمور، أسفرت التداعيات المترتبة عن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد عن واقع اقتصادي و اجتماعي شديد الحساسية. حيث يمكن القول أنه عند ظهور فيروس كورونا في الصين، لم يتوقع أحد أن يأخذ انتشاره كل هذه الأبعاد و يتحول الى ظاهرة كونية لم يشهد تاريخ البشرية مثالا لها من حيث الامتداد والتأثير الشامل على معظم بقاع المعمور. خاصة أن طبيعة الوباء فرضت واقعا اقتصاديا و اجتماعيا جديدا نظرا لتوجه دول العالم الى فرض الحجر الصحي و سن سياسات للتباعد الاجتماعي.

على المستوى الوطني، كان المغرب في مستوى اللحظة التاريخية الحرجة بفضل السياسة الاستباقية التي أمر بها وواكبها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث عمدت البلاد في الوقت المناسب الى غلق الحدود و اعلان حالة الطوارئ الصحية وانشاء لجنة لليقظة الاقتصادية واحداث صندوق للتضامن للتصدي للوباء، و من خلال تعبئة عامة للسلطات المركزية والمحلية. حيث كان لهذه الاجراءات أبلغ الأثر في الحد من التفشي السريع للوباء و مكنت السلطات من هامش للوقت لتنظيم اجراءات التصدي والمواجهة.

على المستوى الاقتصادي و من أجل الحفاظ على مقومات الاقتصاد الوطني اتخذت بلادنا مجموعة من التدابير ، لاسيما اعفاء جميع مكتري محلات الأحباس من واجب الكراء طيلة مدة الحجر الصحي بفضل التفاتة انسانية سامية من طرف أمير المؤمنين نصره الله، ومن خلال ما انبثق من توصيات عن لجنة اليقظة الاقتصادية. حيث يمكن التذكير في هذا الصدد بأبرز هذه التدابير والتي تتجلى أساسا في:

- تمكين المقاولات في وضعية صعبة من تأمين أجور مستخدميها المتوقفين عن العمل خلال الثلاث الأشهر المقبلة.

- تأجيل استخلاص ديون المستأجرين في وضعية صعبة إلى غاية

نهاية يونيو 2020

- تأجيل أداء المستحقات الاجتماعية للمقاولات إلى غاية نهاية يونيو 2020

- تأجيل وضع التصريحات الضريبية إلى نفس التاريخ بالنسبة للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 20 مليون درهم، والتي قدمت طلبا في الموضوع.

- تأجيل المراقبات الضريبة إلى ما بعد 30 يونيو 2020.

- اقرار تعويضات بالنسبة للمشتغلين في القطاع الغير المهيكل، والمسجلين ضمن خدمة المساعدة الاجتماعية راميد.

وعلى أهمية هذه الاجراءات المتخذة فإنه يمكن القول أن هناك **شرائح مهنية واسعة لم يشملها أي اجراء من الاجراءات السالفة الذكر.**

كما أن تمديد حالة الطوارئ الصحية، و تأثيراتها الممتدة الى ما بعد رفع الحجر أصبح يطرح بإلحاح ضرورة وضع آليات جديدة و تصميم خطة شاملة لمواكبة عامة للاقتصاد الوطني بجميع مكوناته من مقاولات صغرى جدا و صغرى و متوسطة و كبرى.

II. لمحة حول الواقع الميداني للقطاعات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا:

بناء على المتابعة الدقيقة و القراءة الاستقصائية للواقع الاقتصادي لمختلف جهات المملكة، وقفت جامعة الغرف على حجم المشاكل التي تعاني منها أغلبية القطاعات الاقتصادية خلال هذه المرحلة. ذلك أنه إذا كانت بلادنا تخوض هذه الأيام معركة ضروسا لمحاربة تفشي الوباء والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية، فإن المعركة الحقيقية ستأتي خلال فترة ما بعد الحجر الصحي لما يتطلبه الأمر من اجراءات لمواكبة القطاعات الاقتصادية المتضررة و توفير الشروط الضرورية لإعادة الدورة الاقتصادية الى ايقاع تطورها الطبيعي.

فالخلاصات الأولية تبين بجلاء الى أي حد خلفت جائحة كورونا من أثار اقتصادية وخيمة على مستوى جهات المملكة قاطبة. حيث تراوحت

بين شلل قطاعات بشكل كامل و بين انخفاض حاد في أنشطة أغلب المقاولات في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. حيث أن جميع المقاولات المغربية تأثرت بشكل أو بآخر من تداعيات الأزمة، سواء بسبب قرارات الاغلاق الادارية، أو غياب الزبناء وانقطاع الطلبيات ، أو في حالة أخرى انقطاع التمويل و التزود بالمواد الأولية، وكذلك التأثر بصعوبة النقل واللوجيستيك بين المدن، ونقص الموارد البشرية وتراكم المصاريف المالية واختلال القدرة المالية والصعوبات المرتبطة بقطاع التأمين و غيرها من الآثار التي يصعب حصرها بشكل شامل.

في هذا الصدد يمكن رصد هذه الآثار على مستوى الفروع الاقتصادية الأساسية، كما يلي:

على مستوى قطاعات الخدمات:

بالعودة الى القطاعات الأكثر تضررا، نجد أن المنظومة المرتبطة بالسياحة (L'écosystème de l'industrie du tourisme) من أكبر القطاعات التي تأثرت بسبب انتشار فيروس كورونا عبر العالم. فجل الفنادق والمركبات والمنشآت السياحية تعيش حالة ركود قياسية. حيث أصبح شبح الإفلاس يخيم بشكل كبير على عدد من الوحدات مما ينذر بفقدان الآلاف من مناصب الشغل. كما أن العديد من الأنشطة المرتبطة بها تعرضت لشلل تام. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: وكالات الأسفار والنقل السياحي و كراء السيارات وقطاع تنظيم المؤتمرات واللقاءات و ممولي الحفلات و أصحاب العلامات التجارية الدولية والمآوي السياحية الجبلية والقطاع السينيمائي و غيرها.

كما يعاني قطاع المقاهي والمطاعم من حالة ركود غير مسبوقة جراء الاغلاق التام لكل هاته المحلات منذ الإعلان عن الحجر الصحي، مما أثر سلبا على رقم معاملاتها بشكل كامل .

وعلى نفس المنوال أصبحت العديد من أصناف الخدمات والمقدمة أساسا من مقاولات صغرى وصغرى جدا في حالة عطالة عملية. فالأغلبية الساحقة من المقاولات الصغيرة جدا و المقاولات الصغرى والمتوسطة تضررت نظرا لمحدودية قدراتها المالية في مقاومة هاته الأزمة.

على مستوى قطاع الصناعة:

تأثر أغلب المقاولات الصناعية بآثار الأزمة. سواء المقاولات المرتبطة بالتصدير أو تلك التي توجه منتوجاتها للسوق لداخلي. حيث بالرغم مما طرحته امكانية تصنيع الكمامات من فرص لمقاولات النسيج الا أن ذلك لا يمكن أن يشكل حلا على المدى المتوسط و البعيد. كما أن جل القطاعات الصناعية ستعاني مستقبلا من وثيرة استئناف الحركية الاقتصادية وطنيا ودوليا.

على مستوى قطاع العقار والبناء:

فرضت الظروف الحالية للحجر الصحي أزمة خانقة على مستوى قطاع العقار والبناء، حيث أدت إلى تدني مستوى العرض والطلب بشكل ملحوظ، مما ينذر بخسارة مئات الآلاف من فرص العمل .

على مستوى قطاع التجارة:

يظل قطاع التجارة من القطاعات المنكوبة الكبرى، وذلك لتظافر ثلاث عوامل أساسية. فبالإضافة الى الأثار المباشرة التي تخلفها الأزمة المرتبطة بوباء كورونا وذلك بتكبد القطاع لخسائر كبيرة، هناك أزمة سابقة ذات طابع بنيوي يعاني منها القطاع منذ سنوات، وقد كانت محل تحليل و دراسة واقتراح من طرف المهنيين على امتداد الفترة السابقة و توجت بتوصيات الملتقى الوطني حول التجارة الذي احتضنته مدينة مراكش خلال شهر أبريل 2019، و التوصيات التي رفعت الى المناظرة الوطنية حول الجبايات بالصخيرات خلال شهر ماي 2019. ينضاف الى هذين العاملين السالفين عامل ثالث يتجلى في غياب المواكبة العملية لشريحة واسعة من التجار الغير مشمولة بأي اجراء من الاجراءات المتخذة لحد الآن. بل وصل التغييب مداه بالحاق تجار التقسيط بالقطاع الغير المهيكل بالرغم من أن جامعة الغرف أثارت مرارا طبيعة هذا القطاع و خصوصيته، وما يمثله من أهمية في تنشيط الدورة الاقتصادية وضمان الاستقرار الاجتماعي و توفير مناصب الشغل.

في هذا الصدد، تعرف قطاعات بيع الملابس و الأحذية و بيع الأواني

و التجهيزات الالكترونية و الوسائل اللالكترومنزلية والعقاقير وغيرها اغلاق أبوابها منذ الإعلان عن الحجر الصحي، مما أثر سلبا على رقم معاملاتها و انعكس بشكل خطير على هذه الشريحة و جعلها غير قادرة على توفير حاجياتها الأساسية، ناهيك عن توفير أجور المشغلين وتسديد أقساط الكراء وغيرها.

أما بالنسبة للمحلات المتربطة بالمواد الغذائية والتمويل، فقد تأثر أغلبها بشكل كبير جراء تداعيات هاته الأزمة. فعلى الرغم من مزاولة بعض المحلات لأنشطتها كمحلات المواد الغذائية، محلات بيع الخضر والفواكه، الجزارة، فإن رقم معاملاتها عرف تراجعا كبيرا. حيث تراجع حجم مبيعات محلات المواد الغذائية، و محلات الخضر والفواكه، و محلات الجزارة بسبب إغلاق المطاعم ومحلات الأكلات الخفيفة.

أما قطاع المخابز فقد تراجع النشاط فيه و عرف رقم معاملاته انخفاضا ملموسا خاصة في ظل عدم إقبال المواطنين على بعض المنتوجات التي توفرها المخابز، وتوقف أنشطة العديد من زبنائها كالمقاهي وممونى الحفلات، بالإضافة الى عامل تقليص مدة العمل، مما ساهم في مفاقمة وضعية القطاع الذي كان يواجه أصلا تراجعا في نشاطه.

III. الحلول المقترحة من طرف الجامعة لمواكبة القطاعات الاقتصادية:

بناء على ما سبق، تعتبر جامعة الغرف أن احتواء الأوضاع وضمان انطلاقة مناسبة للاقتصاد الوطني تحتاج الى العديد من الاجراءات والتدابير المواكبة للمقاولة المغربية على المستويات القانونية والمالية والضريبية، و مرتبطة أشد الارتباط بإنعاش الطلب الداخلي والاستثمارين العام والخاص.

ومن هذا المنطلق تؤكد على ضرورة الحفاظ على الاستثمار العمومي و أهمية التعجيل باتخاذ تدابير خاصة لدعم المقاولة المغربية وضمان الاقلاع الاقتصادي و البحث عن حلول مالية بديلة لتجاوز الأزمة.

في هذا الصدد، تعتبر جامعة الغرف أن من الضروري إطلاق بحث ميداني حول وضعية القطاعات الاقتصادية والإجراءات الممكن القيام بها. مع اقتراح تصنيف الأنشطة الاقتصادية حسب التأثير الاقتصادي للجائحة، وذلك وفق المعايير المرتبطة بنوعية التأثير والمدة المطلوبة

لإعادة النشاط إلى الوضعية قبل الجائحة.

ويمكن بهذا الخصوص اقتراح تحديد أربع أصناف أساسية للأنشطة :

✓ الصنف الأول: الأنشطة التي عرفت توقف كلي والتي تتطلب وقت طويل لإعادة النشاط الاقتصادي للمستوى السابق ونذكر هنا قطاع الخدمات خاصة منه المنظومة السياحية وأنشطة النقل ...إلخ. وهذا الصنف يتطلب دعما خاصا من أجل ضمان الاستمرارية في الحد الأدنى للأنشطة.

✓ الصنف الثاني : الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير والمرتبطة بشكل أساسي بالسوق الدولية.

✓ الصنف الثالث : الأنشطة المتوقفة كليا بسبب الجائحة والممكن أن تعرف إعادة النشاط مباشرة بعد انتهاء مدة الحجر الصحي، ونذكر كمثال القطاع التجاري وخاصة منه المتعلق بالمنتوج الوطني.

✓ الصنف الرابع : الأنشطة المستمرة في العمل والتي تعرف بعض الصعوبات (التزويد بالمواد الأولية – تطور نسبة مخاطر العمليات التجارية غير المؤدى عنها من طرف الزبناء مما يؤثر على القدرات المالية للمقاولات...إلخ)

في هذا الإطار، تؤكد الجامعة على مواقفها السابقة بخصوص مداخل التعاطي مع الأزمة، وذلك من خلال:

❖ إعطاء الأولوية المطلقة لصحة وسلامة المواطنين في كل التدابير المزمع اتخاذها.

❖ ضرورة ضمان استمرار الدورة الاقتصادية وتطويرها

❖ التأكيد على أهمية التضامن الاقتصادي في هذه الظروف، خاصة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا.

وبالتالي فمقترحات جامعة الغرف انصبت على مجموعة من التدابير المشتركة بين مجموع القطاعات، و مقترحات أخرى مرتبطة بقطاعات بعينها.

1. III – اجراءات منهجية و تأسيسية:

على المستوى العام يجب على الحكومة المغربية ولجنة اليقظة استحضار أراء جميع ممثلي القطاعات الاقتصاد المغربي، و القيام بمشاورات موسعة مع كل مكونات المجتمع من أجل إعداد الخطة الوطنية ما بعد كورونا. وهي خطة تستلزم استحضار مبدأ التوازن والانصاف في التعاطي مع المقاولة المغربية، وتفادي بعض المقاربات الأحادية الرؤية التي سبق وأن أثبتت التجارب فشلها وانسداد أفقها.

كما تقتضي الظرفية الحالية مصاحبة التجار والصناع و الخدماتيين بتنزيل سليم للتدابير الاحترازية بمنشأتهم ومرافقهم حتى تتمكن وحداتهم المقاولاتية من أن تستأنف نشاطها. مع ضرورة الرفع التدريجي للحجر الصحي على بعض القطاعات المتحكم في اجراءات الحماية المرتبطة بها.

2. III – اجراءات ذات طابع مالي وجبائي:

- إيجاد صيغة لدعم مالي مباشر للأشخاص الذاتيين(personnes physiques) الذين تم إغلاق محلاتهم في فترة جائحة كورونا وذلك على غرار الأجراء والممارسين في القطاع غير المهيكل.

- احتساب الضرائب الجزافية كالضريبة على النظافة والضريبة المهنية وفق نسبة أيام الاشتغال (Chômage)، أي بخصم الفترة المقابلة لفترة الحجر الصحي.

- الإعفاء من دفع الضرائب والرسوم الاجتماعية والضرائب المحلية والبلدية خلال فترة الأزمة؛

- تمديد آجال التصريح بالضريبة على القيمة المضافة،

- تأجيل الديون المالية و الجبائية دون زيادة أو عقوبات ناتجة عن التأخير في الأداء؛

- تسريع استرداد الضريبة القيمة المضافة من أجل ضخ الأموال

المستحقة في خزينة المقاولات المعنية.

- تسريع تسوية الديون المترتبة عن الإدارات والمؤسسات العمومية لدى المقاولات؛

- الاعفاء من أداء واجبات كراء المحلات المملوكة للدولة أو الجماعات الترابية.

- بالنسبة لشركات الاتصالات ووكالات وشركات توزيع الماء والكهرباء ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي تمر منها المقاولات بخصوص تكاليف الاتصالات وفواتير الماء والكهرباء خلال فترة الطوارئ الصحية، مع عدم احتساب دعائر التأخير. واعتماد تعريفة تفضيلية لفواتير الماء والكهرباء والهاتف لفائدة المقاولات المتضررة إلى حين عودة النشاط الاقتصادي لوثيرته العادية؛.

- بالنسبة لشركات التأمين ضرورة توسيع خدماتها لتشمل التأمين على مخاطر الأوبئة. مع ضرورة مواكبة المهنيين بتغطية شاملة الى غاية نهاية السنة الجارية.

3. III – اجراءات متصلة بالقطاع البنكي:

- إعفاء قروض أوكسجين الممنوحة في حدود 100 000,00 درهم من الفوائد والصوائر وتبسيط وتيسير شروط الحصول عليها، وذلك باعتبارها تستهدف بالأساس الأنشطة التجارية والخدماتية والحرفية جد الصغيرة (تجارة التقسيط، مهن الصيانة والإصلاح، خدمات صغيرة...).

- تسهيل القروض بدون فوائد أو بالفوائد المطبقة في مشروع انطلاقة بصفة استثنائية بالنسبة للمقاولات الصغرى و الصغرى جدا.

- تأجيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بحالة عدم الوفاء بأداء الشيكات والكمبيالات المترتبة على المهنيين المتضررين.

- إعفاء المقاولات المتضررة من الرسوم والزيادات المتعلقة بتأجيل سداد القروض. مع التشديد على ضرورة التزام الأبناك بما سبق لها أن أعلنته وفق ما تضمنته مقررات لجنة اليقظة الاقتصادية. و حثها على إعطاء الصلاحيات لأجهزتها الجهوية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل.

- تأجيل سداد القروض المتعلقة بالإيجار (Leasing) بدون أداء رسوم و غرامات لمدة سنة، وذلك من أجل إعطاء مهلة للمقاولات لاسترجاع نشاطها.

- تقوية منتوجات الضمان التي يوفرها صندوق الضمان المركزي مع إعادة النظر في لائحة الأنشطة الاقتصادية التي كانت تعتبر أنشطة ذات مخاطر استثمارية.

4. III – اجراءات تنظيمية للنشاط المهني:

- خلق لجان جهوية لدعم ومواكبة المقاولات في إعادة إطلاق أنشطتها مع العمل على تسهيل المساطر المتعلقة بالاستثمارات.

- تقوية خدمات الوساطة والتحكيم بين الفاعلين الاقتصاديين وخاصة المتعلقة بتنفيذ العقود التجارية.

- مراجعة وضبط توقيت العمل داخل الفضاءات التجارية وأسواق القرب والأسواق الجماعية تفاديا للازدحام وتأمين مسافة التباعد الاجتماعي المطلوبة.

5. III– تعزيز مشاركة المهنيين في التحول الرقمي:

- ضرورة مواكبة المهنيين في مجال التحول الرقمي وتسهيل استفادتهم من الخدمات الالكترونية التي توفرها المؤسسات العمومية والخاصة. وتعزيز قدرات ومهارات التجار والمهنيين في مجال التجارة الإلكترونية وإعداد دورات تكوينية في هذا المجال،

- استثمار تجربة التعليم والخدمات الإدارية عن بعد للإسراع بإعداد وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي والعمل على خلق وكالات جهوية للرقمنة تعمل على إعداد مخططات جهوية وعلى توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتفعيلها.

- دعم وانشاء منصات رقمية لتجارة القرب والتوزيع. وجعل من هذه الازمة فرصة لتسريع رقمنة التعاملات التجارية بين المستهلكين والتجار من جهة، وبين المستهلكين والادارة من جهة أخرى.

- العمل على رقمنة الحصول على شواهد المنشأ وشواهد الممارسة للمنتسبين على غرار ما تم العمل به على مستوى إدارة الجمارك والضرائب الغير المباشرة وكذا على مستوى ادارة الضرائب والمحاكم التجارية.

6. III– مساعدة المقاولات على ولوج أسواق جديدة و تعزيز التنافسية:

- المحافظة على الاستثمارات الوطنية وعلى المشاريع المبرمجة في قانون المالية مع البحث في إمكانيات الشراكة مع القطاع الخاص أو إمكانيات التمويل من طرف المانحين الدوليين. مع تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

- تقوية الإجراءات الحمائية للمنتوج الوطني و توفير سبل تدعيمه.

- دعم الولوج إلى الأسواق غير التقليدية (خاصة وأن السوق الأوروبية التقليدية ستعرف انعكاسات كبيرة لجائحة كورونا مما سيؤثر على الزبناء التقليديين للوحدات المغربية). كما يجب في هذا الصدد مضاعفة المجهودات وتوفير الإمكانيات بالنسبة للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

- إخراج إلى حيز الوجود التحفيزات المتعلقة بأداء الفرق على نقل البضائع المصدرة من الجهات التي لا تتوفر على موانئ (التحفيزات المتضمنة بقانون المالية لسنة 2018).

- دعم علامة "صنع في المغرب" ومواصلة دعم القدرة التنافسية للمنتوج المحلي في وجه المنتوجات الأجنبية. وسن إجراءات تحفيزية لفائدة الشركات التي تنشط في مجال التصدير؛

- الرفع من الضريبة والرسوم على المواد الكمالية وعلى المنتوجات غير الأساسية.

- تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم والأهداف لتشجيع اقتصاد المعرفة والذكاء الصناعي والبحث العلمي وربطه بالتنمية الاقتصادية لبلادنا.

7. III– اجراءات الحماية والتضامن الاجتماعي:

- الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد إلى حيز الوجود مع اعتماد واستغلال المعطيات المتضمنة ببيانات المعطيات المجمعة من خلال الدعم المالي المباشر.

- إحداث صندوق للتضامن المهني لمساعدة المهنيين خلال الأزمات والظروف الصعبة.

- التسريع بتفعيل خدمات التغطية الصحية والتأمين الاجباري عن المرض ونظام المعاشات بالنسبة للمهنيين.

- إطلاق عملية واسعة لتنظيم القطاع غير المهيكل اعتمادا على قاعدة البيانات التي تم تجميعها في إطار الدعم المباشر من صندوق محاربة جائحة كورونا.

- وضع التدابير الاحترازية لمواجهة ما يمكن أن يسفر عنه رفع الحجر الصحي من استشراء و تنامي القطاع الغير المهيكل والباعة المتجولين والأسواق العشوائية. حيث يتعين استباق هذه الظواهر وتوفير البدائل المعقولة في إطار مقاربة شمولية.

8. III – اجراءات خاصة بقطاعات بعينها:

- بالنسبة للقطاع السياحي :ضرورة اعتماد إجراء حالي بخصوص الفنادق التي تستغل في استقبال الأطر الطبية ومرضى كوفيد، على أن يتم تحمل مصاريف التسيير الحالية في إطار الشق المتعلق بالمنظومة الصحية المخصص بصندوق محاربة جائحة كورونا.

- بالنسبة للقطاع التجاري: ضرورة احداث برنامج لدعم تجارة القرب، على غرار برنامج رواج وذلك لمواكبة التجار وعصرنة مهنتهم و تقوية قدراتهم.

- إعداد استراتيجية لدعم وتنشيط السياحة الداخلية مع العمل على انطلاق تنزيلها في متم شهر مايو 2020 . وتقوية العرض ودعم المؤسسات السياحية المنخرطة في تنزيل هذه الاستراتيجية. والأخذ بعين الاعتبار بالمذكرة التي وجهتها جامعة الغرف بهذا الخصوص الى الوزارة الوصية على القطاع.

- بخصوص قطاع العقار والبناء و الأشغال العمومية: اقرار خصومات على رسوم التسجيل و التحفيظ العقاري بالنسبة للمشترين خلال هذه الفترة المقبلة كتشجيع على الإقتناء و الإستفادة من العقار؛ مع التوصية بزيادة أجل سنة على الأجل المحدد سابقا و المحدد في خمس سنوات بالنسبة لايداع طلب الترخيص الخاص بالسكن الإقتصادي؛

- بخصوص القطاع الصناعي: دعم الوحدات الصناعية المتوقفة والتي لديها مخزون مواد أولية قابل للتلف لمواجهة احتمال خسارته اذا لم يتم اعادة اشتغال هذه الوحدات.

- بخصوص قطاع المستوردين: ضرورة ايجاد حل عاجل لمشكلة السلع العالقة في الموانئ و المهددة بالتلف في ظل الصعوبات الحالية.

- قطاع كراء السيارات: خصوصية هذا القطاع تتطلب الوصول الى حل عاجل من أجل اعادة جدولة ديونه بدون فوائد.

على سبيل الختم:

تسجل جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات بكثير من الاعتزاز العناية الملكية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لضمان صحة المغاربة و التخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ، كما تعبر عن ارتياحها للإجراءات والتدابير الاحترازية والاستباقية التي اتخذتها القطاعات الحكومية المختصة، لاسيما من خلال إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية أو من خلال احداث "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا"، وكذا من خلال بلورة حزمة من التدابير للحد من انتشار الوباء ومواجهة تداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية. كما تعبر الجامعة عن تقديرها للمجهودات المحمودة التي تقوم بها السلطات المحلية والأجهزة الأمنية والأطقم الطبية على امتداد ربوع الوطن لمحاصرة تفشي هذا الوباء و اتخاذ خطوات استباقية و وقائية عاجلة ومتواصلة.

وفي هذا الصدد تذكر جامعة الغرف بتوصياتها الأساسية المتمثلة في اعتبار صحة وسلامة المواطنات و المواطنين هي أولى الأولويات، مع ما يستلزم ذلك من تقيد صارم بتعليمات الوقاية و التزام كامل بالإجراءات الاحترازية المعتمدة في هذا الشأن. مع ضرورة استحضار البعد التضامني في الميدان الاقتصادي لاسيما مع القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، وبشكل خاص مع صغار المهنيين والتجار، و العمل على مواكبتهم بما يسهم في الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة.

كما تؤكد جامعة الغرف على تجندها لمواكبة هذا المجهود الوطني، سواء من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية لليقظة الاقتصادية أو من خلال التعبئة الاستثنائية للغرف المهنية

جامعة الغرف المغربية
للتجارة والصناعة والخدمات

مذكرة حول:
مذكرة حول مقترحات جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات لمواكبة القطاعات الاقتصادية بمختلف جهات المملكة للحد من آثار كورونا

06 ماي 2020